استهلال

تملكني إحساس غامر بالإثارة والرهبة في آن، عندما أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية قرارًا بالاعتراف بالسياحة قطاعًا إنتاجياً رئيساً، يتمتع بإمكانات اقتصادية واعدة، وإنشاء الهيئة العليا للسياحة في أوائل سنة 1421هـ (2000م)، ثم الأمر الملكي اللاحق بتعييني أول أمين عام للهيئة.

شعرت بالإثارة لأن بمقدور صناعة السياحة أخيرًا تجسيد طاقاتها الكامنة، وتسخيرها لدعم الاقتصاد السعودي، وزيادة قوته وتنوعه، علاوة على ما تعود به من فوائد ملموسة مباشرة وغير مباشرة على الوطن والمجتمع. بعبارات موضوعية وواقعية صرف، بدت الحجة لصالح تنمية السياحة في المملكة دامغة وواضحة لا لبس فيها، فهي كانت - وما زالت - ضرورة اقتصادية حتمية.

في الوقت ذاته، أحسست بالرهبة؛ لأنني أعرف أن السياحة تختلف اختلافاً بيناً عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فهي محبوكة في لحمة النسيج الاجتماعي - الثقافي لأي بلد، ومرتبطة به ارتباطا وثيقا لا تنفصم عراه. [قلة قليلة من القطاعات الاقتصادية الأخرى تعتمد - إلى هذا الحد الحيوي والحاسم - على تقبل المجتمع المحيط ودعمه]، ويمكن للمرء أن يتفهم - في سياق بيئتنا الاجتماعية والثقافية الخاصة - حقيقة أن الحساسيات المحيطة بموضوع السياحة ظلت - تقليدياً - مفرطة بعض الشيء.

لذلك، وضمن هذا السياق تحديداً، تمثلت ردة الفعل الأولية لديَّ في السؤال: "هل هذا ممكن؟" وأعني هل السياحة ممكنة في المملكة العربية السعودية؟ إذ لم يكن يكفي الاعتقاد الجازم بأنها ضرورة لازمة.

فكرت مليّاً في جدوى تنمية السياحة في المملكة، وعملت على موازنة العوامل الإيجابية المساعدة والمعوقات السلبية المتوقعة، وكنت أعرف أن السعودية – بوصفها مهد الإسلام – تتمتع بمكانة خاصة في أفئدة وعقول بليون وربع بليون مسلم في شتى أنحاء العالم، وكنت أعرف أن المملكة بلد غني الموارد والثروات، يتمتع بتراث ثقافي وطبيعي متميز، في الوقت ذاته، تمتلك السعودية الحديثة بنية تحتية – عامة وخاصة – متطورة إلى درجة كافية لدعم صناعة السياحة، كما كنت أدرك أن المجتمع السعودي اليوم مجتمع مدني بغالبيته، ميسور نسبياً، ويتميز بتطوره، وولع أفراده بالسفر والترحال على نطاق واسع، ولذلك فهو مهيأ ومستعد لاستكشاف تجارب السياحة المحلية داخل المملكة. [أخيراً وليس آخراً، كنت مطمئناً تماماً؛ لمعرفتي أننا أمة تمتلك تراثا من الكرم وحسن الضيافة. متجذرا ومغرقا في القدم.

ومع ذلك، فإن مجتمعنا ليس له عهد بعيد بالسياحة الترويحية، مقارنة بسياحة العمل عموماً، والسفر بغرض الحج والعمرة والزيارة على وجه التحديد، الذي يصنف عالمياً في فئة السياحة الدينية، ومن ثم نفتقر إلى المعرفة العملية التي توفرها التجارب والخبرة المباشرة بهذه الصناعة. كما تبدو قيمنا الاجتماعية ومعاييرنا السلوكية – أو تفسيراتها السائدة على أقل تقدير – غير مواتية للنشاط السياحي كأنها الجانب الأهم. وفي مثل هذه الظروف، ليس من المفاجئ أن ينظر كثير من السعوديين إلى موضوع السياحة برمته نظرة تفتقد الفهم الكامل، إن لم نقل نظرة ملؤها الشك الصريح والريبة السافرة.

إننا– على المستوى الرسمي – نفتقر إلى الخبرات والتجارب السابقة، وتنقصنا القدرة التقنية الضرورية على تخطيط صناعة سياحة وتطويرها وتنميتها وإدارتها بأسلوب فعال يعتمد على المبادرة لا على ردات الفعل؛ لذلك تساءلت عما إذا كانت تنمية السياحة ممكنة، وعما إذا كنا – دولةً ومجتمعاً – قادرين مستقبلاً على اتخاذ القرارات والخطوات التي يقتضيها مترتبة على ذلك والمتضمنة في قرار السياسة الوطنية الاعتراف بالسياحة وتنميتها.

على الرغم من ذلك، كلما تعمق تفكيري في فوائد تنمية السياحة والمعوقات والعقبات الكامنة أمامها، تعاظم اقتناعي بأن هذا القطاع من اقتصاد المملكة ليس ضرورياً فحسب، بل مفيداً اجتماعياً أيضاً، والأهم أنه مجد وقابل للتحقق.

لقد توصلت إلى نتيجة مفادها أنه من الممكن وضع رؤية محددة للسياحة السعودية وتنفيذها، وسيكون ذلك مجدياً اقتصاديًا، ومقبولاً ومفيداً اجتماعياً، وقابل للتحقيق عملياً.

كان من الواضح أن ذلك - بالتأكيد - سيمثل تحدياً، ولربما يكون اختبارا، ومسعى طويل الأمد، لكنه مسعى جدير بالاهتمام، ومهمة سامية تستحق الجهد المبذول.

لقد ولد هذا الكتاب نتيجة الإحساس بأن مشروع السياحة الوطنية كان تجربة فريدة، لا بالنسبة إليّ وإلى العاملين معي عن قرب في الهيئة العليا للسياحة فقط، بل للقطاع العام وصناعة السياحة على المستوى الأوسع، وللمجتمع الأعم على وجه الخصوص.

وما جعل هذه التجربة فريدة ومتفردة الطبيعة المتعددة الوجوه، والمجالات للسياحة ذاتها، والسياق الاجتماعي - الثقافي الذي تتموضع فيه، وهو سياق بالغ الحساسية والتأثر والتأثير؛ وما جعل التحدي أشد صعوبة، ومن ثم أكثر إثارة، المهمة المزدوجة المتمثلة في تنمية صناعة بمثل تعقيد السياحة وتطويرها، بالتزامن مع بناء مؤسسة جديدة تابعة للقطاع العام لتنفيذ المهمة التنموية.

أود عبر مختلف فصول هذا الكتاب أن أتقاسم مع القراء خبرتي وتجربتي من خلال مناقشة بعض القضايا والمبادرات والنتائج المفتاحية فيما يتعلق بجانبي المهمة الموكلة إليّ، وهما: - تنمية صناعة السياحة وتأسيس الهيئة العليا للسياحة.

سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

الرياض (شهر ؟)، ٢٠٠٧م.